23 مشروع قرار على جدول الأعمال

قمة شرم الشيخ الاقتصادية العربية تنطلق اليوم وسط غياب «مختِلف الظروف» لعدد من القادة العرب

| شرم الشيخ (مصر) - من ربيع حمدان ومصطفى أبوهارون وأحمد علي وأحمد الطاهري ونعمات مجدي |

يبدو أن الأزمات السياسية الداخلية والظروف الصحية، إضافة إلى الخلافات العربية التقليدية سوف تؤدي إلى تخفيض مستوى الحضور في القمة العربية الاقتصادية الثانية التي تنطلق اليوم في منتجع شرم الشيخ المصري، فمن غير المنتظر أن تنتهي الأزمة السياسية في تونس قبل عقد القمة غدا بما يتيح حضور رئيسها الذي لم يحسم وضعه بعد، ويكتنف الغموض تمثيل تونس في الاجتماع، حيث رفض مندوب تونس لدى الجامعة العربية وسفيرها في القاهرة المنجي البدوي الإفصاح عمن سيمثل بلاده، مؤكدا أن «الأمر سوف يتحدد لاحقا».

نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي قال: «إننا ننتظر من وزير خارجية تونس أن يعرض على الاجتماع ملخصا لتطورات الوضع في تونس والجهود الرامية لتحقيق الاستقرار هناك».

ورجح مصدر عربي أنه في حال حضور وزير خارجية تونس للاجتماع الوزاري «فسوف يرأس وفد بلاده في القمة».

أما فلسطين فينتظر ألا يشارك رئيس السلطة محمود عباس «أبومازن» في القمة، وهو الذي لم يتخلف عن قمة عربية حتى لو عقدت في بلاد بينها وبينه خلافات سياسية عميقة مثل سورية وقطر وليبيا، والسبب في عدم حضور أبومازن هو تزامن القمة مع زيارة مهمة يقوم بها الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف إلى الأراضي الفلسطينية.

وتقف الظروف الصحية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عائقا أمام حضوره، حيث من المفترض أن يترأس وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل وفد السعودية، وكذلك لن يحضر رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد بسبب إصابته في ذراعه.

ولم يتضح موقف حضور الملك عبد الله عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الذي تربطه علاقات وثيقة بمصر، إلا أن هناك مخاوف من أن تؤثر الأحداث في بلاده على إمكانية حضوره.

أما سورية فينتظر ألا يشارك الرئيس بشار الأسد في القمة في ظل عدم عودة العلاقات مع مصر إلى طبيعتها خصوصا وأن الرئيس حسني مبارك لم يحضر قمة دمشق العام 2008، وتوقع المصدر أن يترأس وفد سورية رئيس الوزراء، إلا أنه عاد وأكد أن الأمور لم تحسم بعد.

غير أن سفير السودان لدى مصر السفير عبد الرحمن سر الختم، أعلن عن أن الرئيس عمر البشير سيترأس وفد بلاده إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي ستعقد الأربعاء المقبل برئاسة مصر.

وقال: الرئيس البشير سيطلع إخوانه القادة العرب على تطورات الأوضاع في السودان خصوصا مستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب في ضوء الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب الذي انتهى.

سر الختم، أوضح في تصريح صحافي على هامش الاجتماعات التحضيرية لقمة شرم الشيخ، أنه «طلب من الدول العربية الاستمرار في تقديم الدعم الاقتصادي للسودان بغض النظر عن نتائج الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب السوداني»، مؤكدا «أهمية الدعم العربي لتنفيذ مشروعات البنى التحتية الرابطة بين الشمال والجنوب وكذلك المشروعات التي تضمن الاستمرار في التكامل الاقتصادي بين الجانبين».

وأضاف: «تمت مناقشة الالتزامات العربية لمشروعات التنمية في السودان والتزامات قمة سرت.. وتحدثنا في مستقبل هذه المشروعات لربط الشمال والجنوب في جميع الأحوال فهدفنا أن يستمر الدعم العربي لإرساء السلام في السودان باعتبار أن السلام هو الهدف الرئيسي بغض النظر عن الاستفتاء ونتائجه».

وحول قرار قمة سرت الاستثنائية في شأن تخصيص مليار دولار للسودان قال سر الختم: إننا «نتابع تنفيذ هذا القرار مع الأمانة العامة للجامعة العربية».

من ناحية أخرى، ذكر سفير الجزائر عبد القادر حجار أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة «سوف يشارك في القمة العربية بشرم الشيخ».

كما أعلن مندوب العراق لدى الجامعة العربية السفير قيس العزاوي أن الرئيس العراقي جلال طالباني «سيشارك في القمة»، مشيرا إلى أن وفدا عراقيا يضم أكثر من 100 فرد من وزارات الداخلية والخارجية وغيرها من الوزارات المعنية بالتحضير للقمة العربية العادية المقبلة في بغداد يتابع عن كثب خبرة مصر في تنظيم القمم العربية والمؤتمرات الكبرى.

وقال في تصريح صحافي أمس في شرم الشيخ: «ستكون هناك اجتماعات مشتركة مع الجانب المصري في القاهرة وشرم الشيخ للاستفادة من التجربة المصرية في تنظيم المؤتمرات».

ونوه العزاوي إلى أن ثمة تنسيقا بين مصر والعراق «لم يصل إلى هذا المستوى من قبل»، مشيرا إلى أن عددا من بين أعضاء الوفد وصل إلى مصر أمس، فيما تصل بقية الأعضاء في وقت لاحق.

في سياق متصل، انطلقت أمس، في منتجع شرم الشيخ المصري أعمال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي للتحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية برئاسة مصر، وسط دعوات إلى ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية العربية لمواجهة شبح الفقر والبطالة الذي تسبب في زلزال في واحدة من أفضل البلدان العربية نموا.

وبحث الاجتماع عددا من مشاريع القرارات التي تم رفعها من جانب الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد أول من أمس والتي تتعلق بتقرير الأمين العام للجامعة العربية حول متابعة تنفيذ قرارات ونتائج قمة الكويت الاقتصادية التي عقدت العام 2009.

كما بحث الاجتماع مشاريع القرارات المتعلقة بالربط البحري وربط شبكات الإنترنت ومبادرة البنك الدولي حول دعم جهود التنمية الشاملة في المنطقة العربية والأهداف التنموية للألفية والمشاريع العربية لدعم صمود مدينة القدس في وجه مخططات التهويد الإسرائيلية المستمرة.

وناقش أيضا بندا بتعديل مسمى القمة من «القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية» ليصبح «القمة العربية التنموية.. الاقتصادية والاجتماعية».

وفيما كان يفترض مناقشة مشروع اقتصادي لدعم القدس، دفع كبار المسؤولين باجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن هذا المشروع ليس من اختصاصهم بل من اختصاص مجلس وزراء الخارجية العرب، الأمر الذي دفع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى إلى دعوة الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته الافتتاحية إلى إعطاء اهتمام خاص للاقتصاد الفلسطيني.

وقال موسى: «تلقيت خطابا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس يتعلق بالمشاريع العربية لدعم صمود القدس، ليس من الناحية السياسية ولكن مع العناصر الاقتصادية من تعزيز عناصر الوجود العربي الفلسطيني، والممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية، وهذا يجب أن يحصل على اهتمام الجميع».

ودعا موسى إلى «دعم الدول العربية الأقل نموا في مسيرتها نحو بناء اقتصادها وتطوير مسارات التنمية فيها لتكون أكثر ارتكازا على تنمية الإنسان العربي، كما دعا إلى الاهتمام بالدول العربية الأقل نموا «كجزر القمر، والصومال، وجيبوتي، والسودان».

موسى استعرض في كلمته أمام الاجتماع ما تحقق من قرارات القمة العربية الاقتصادية في الكويت، مثل صندوق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتقدم في مشروعات الربط السككي والكهربائي، مشيرا إلى أن معوقات مالية تواجه الأخير، وكذلك بالنسبة لمشروع تحقيق أهداف الألفية في الدول العربية، واعتبر موسى أن هناك درجة تنفيذ متفاوتة إلا أنه لابأس بها في المجمل، واختتم كلمته بالقول إنه أمل لابأس به في العمل العربي المشترك.

وكان اجتماع كبار المسؤولين والمندوبين الدائمين اعتمد مشروعات القرارات المرفوعة إلى المجلسين الاقتصادي والاجتماعي ثم وزراء الخارجية ومن بعدهما القمة، حيث أقر الاجتماع نحو 23 مشروع قرار.

وتتناول هذه المشروعات الموافقة على الربط البحري لشبكات الإنترنت ومبادرة البنك الدولي لدعم خطط التنمية بالدول العربية، ودعوة الدول إلى استكمال الربط السككي «عبر خطوط السكك الحديدي في كل منها»، وكذلك دعم مشاريع صمود أهل القدس والأهداف التنموية للألفية.

كما تتناول الموافقة على تعديل اسم القمة الاقتصادية إلى «العربية التنموية، الاقتصادية والاجتماعية» وعلى عقد القمة المقبلة بالرياض العام 2013 وتقديم الشكر للمملكة العربية السعودية على استضافتها.

وتناولت المشروعات متابعة قرارات قمة الكويت فيما أشادت مجددا بمبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لإنشاء الصندوق العربي لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأثنت على الدول التي بادرت بتقديم مساهمتها بميزانيته، فيما وعدت بسرعة إيداع مساهمتها بالحساب الخاص به، كما دعت الصندوق العربي للإنماء إلى سرعة البدء في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

كما تناولت الطلب من الدول العربية الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واستمرار التحرك العربي بالأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات المتعلقه بحماية المدنيين وقت الحرب، والواقعين تحت الاحتلال العسكري، بهدف تسهيل العمل الإنساني وتقديم المساندة الصحية للشعب الفلسطيني.

وتناولت مشروعات القرارات الدعوة إلى استكمال الاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، كما تناولت البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة حيث طلبت من الدول إعطاء أفضلية للعامل العربي المؤهل بعد العامل الوطني، ودعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي.

وثمّنت جهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لتنفيذ برنامج الحد من الفقر، كما أشادت بالجهود التي تحققت في مجال التنفيذ العربي لخطة وبرنامج الألفية بهذا الصدد.

وطلبت من الدول اعتماد آليات تنفيذ خطة تطوير التعليم، وتخصيص الموارد اللازمة لوزارات الصحة بها لتحسين الرعاية الصحية.

وفي شأن دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك تناولت مشروعات القرارات أهمية توفير الآليات لتشجيع إقامة شركات المخاطرة بما يحفز المستثمرين، ودعوة الدول إلى تطوير أسواقها المالية، التي توفر آليات تسهيل إنشاء المشروعات الجديدة، كما حثت القطاع الخاص العربي على المساهمة في تنفيذ قرارات قمة الكويت.

وفي مجال الربط البحري، أكد مشروع قرار في هذا الشأن على قيام الدول العربية بتحديد موانئها الرئيسية.. لتتوافر فيها عوامل الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة طبقا للمعايير الدولية، ودعم وتشغيل خطوط نقل بحري عربية تعمل بين الموانئ الرئيسية على أسس اقتصادية وتوفير جميع التسهيلات لها،وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لبناء شبكة معلومات مشتركة لقطاع النقل البحري، بما يكفل تسريع الربط والأداء بين الموانئ وتبادل المعلومات، ودعوة الصناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية للمساهمة في تمويل الدراسات والاستشارات اللازمة لسرعة تنفيذ هذا القرار.

ورحبت مشروعات القرارات بمشروع الربط لشبكات الإنترنت، وكلفت مجلس وزراء الاتصالات بمتابعة تنفيذه وعرض النتائج على القمة المقبلة، كما رحبت بمبادرة البنك الدولي، مؤكدة على أهمية تعزيز التعاون العربي مع البنك لتنفيذ هذه المبادرة، وتكليف الأمانة العامة للجامعة العربية. وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء للعمل على تنفيذها بالتعاون مع البنك ووضع خطة عمل ترتبط بإطار زمني محدد.

في كلمته أمام اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الشمالي: قمة الكويت نجحت في تعزيز العمل العربي المشترك

الشمالي وموسى وعدد من المشاركين خلال الاجتماع

اعتبر وزير المالية مصطفى الشمالي ان قمة الكويت الاقتصادية العربية «مثلت نهجا جديدا للاهتمام بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية كأساس وركيزة للأمن القومي العربي»، مشيرا إلى أنه «كان لدولة الكويت شرف استضافة هذه القمة قبل عامين بناء على دعوة من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد».

وأوضح - في كلمة له خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري تحضيرا للقمة الاقتصادية العربية الثانية بمنتجع شرم الشيخ أمس . انه «للمرة الأولى في تاريخ العمل العربي المشترك يتم الإعداد للقمة بمشاركة فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني»، مشيرا إلى أن الأعمال التحضيرية للقمة «شهدت نشاطا مكثفا تمثل بتعاون حكومات الدول العربية مع شركاء التنمية ممثلا بالقطاع الخاص العربي ومؤسسات المجتمع المدني من أجل خلق مصالح مشتركة لخدمة المجتمع العربي وتطويره».

وأضاف الشمالي: ان «الكويت عندما سعت لاستضافة تلك القمة كانت تعي جيدا حجم التحديات التي تواجه الامة العربية والمتمثلة بتفاقم معدلات الفقر والبطالة وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطن العربي بشكل عام وتواضع حجم التجارة البينية وحجم الاستثمارات المحلية اضافة الى هجرة رؤوس الاموال والعقول والكفاءات العربية الى الخارج وضعف البنية التحتية في الكثير من البلدان العربية وعدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية».

وأشار وزير المالية إلى أنه «لإنجاح هذه القمة تم وضع عدد من الأهداف الرئيسية تتمثل في تدعيم علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية»، مشددا على «ضرورة بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز الاستراتيجيات التنموية الشاملة مع التجمعات الإقليمية الأخرى في العالم».

وقال: اللجنة التحضيرية للقمة «وضعت مجموعة من الضوابط لتعزيز الاندماج في الوطن العربي»، مشددا على «ضرورة أن يكون للقطاع الخاص دور رئيسي في تمويل هذه المشروعات مع مراعاة المدى الزمني الذي يستغرقه وآليات التمويل».

ولفت الشمالي إلى أن «المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص العربي بمبلغ ملياري دولار دخلت حيز النفاذ في 18 أكتوبر الماضي»، موضحا أن ذلك كان بإجماع 13 دولة عربية «ساهمت في المبادرة العربية»، ومشيرا إلى أن الدول «بلغت مساهماتها حتى الآن مليارا و298 مليون دولار، إضافة إلى مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في هذا الحساب».

ودعا وزير المالية الدول العربية التي لم تسهم في صندوق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة - الذي أسس بمبادرة من صاحب سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد - إلى «المساهمة في هذا الصندوق»، موجها الشكر للدول التي ساهمت في الصندوق.

وأشار الى أن القمة «صدر عنها العديد من القرارات والمشاريع التي تمثل نقلة نوعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تركزت في وضع برنامج زمني للاتحاد الجمركي العربي ومشاريع الربط الكهربائي العربي ومخطط الربط البري العربي في السكك الحديد والأمن الغذائي العربي والأمن المائي العربي والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة.

وأوضح الشمالي ان «من القرارات ايضا تطوير التعليم في الوطن العربي وتحسين مستوى الرعاية الصحية»، مؤكدا ان «جميعها يصب في صالح المواطن العربي وتتطلب جهودا لتنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع».

ومن جهته، دعا وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد إلى «الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ مبادرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الخاصة بانشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي».

وقال ان «مثل هذه المبادرة سيسهم بشكل كبير في حل العديد من المشكلات الاجتماعية والتنموية».

واضاف ان الجميع «يتطلع الى البدء الفعلي في هذا المشروع من خلال تلقي طلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية للحصول على القروض اللازمة بعد ان تكتمل الاجراءات الخاصة بهذه المبادرة الكريمة».

واشاد رشيد بالجهود التي بذلتها الكويت طوال الفترة التي ترأست فيها اعمال القمة الاقتصادية الماضية على مدى العامين الماضيين، مؤكدا ان الجهود الكويتية «اسهمت في اصدار مجموعة من القرارات المهمة التي تعطي قوة دفع للعمل العربي الاقتصادي والاجتماعي والتنموي».

وأكد رشيد أن «انعقاد القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت واكبه حدوث أزمة مالية عالمية كانت لها ولا تزال آثار بعيدة المدى على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية لدول العالم أجمع».

واضاف: «ما كاد العالم يظن أن طريق التعافي من تلك الأزمة قد بدأ حتى سرعان ما تبين له أن تأثيراتها أبعد بكثير مما كان متصورا، وأن انعكاساتها على عدد من الدول الرئيسة أعمق كثيرا عما كان معتقدا، وقد أدى ذلك إلى انعكاسات سلبية خاصة على استقرار أسعار صرف العملات الاجنبية للعملات الرئيسية».

وأشار إلى ان «تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية أصبح يستلزم تفعيل الدور الذي تقوم به منظمات العمل العربي المتخصصة التابعة للجامعة العربية، وذلك بتطوير أسلوب عملها».

وطالب رشيد المنظمات العربية بأن «تقوم بتطوير أعمالها وعدم الاكتفاء بوضع خطط عامة، ولكن أن تقوم بترجمة الاقتراحات العامة إلى مشروعات وبرامج تنفيذية محددة».

ومن جانبه، اكد الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ضرورة «تكثيف الجهود لتحقيق الاهداف التنموية للالفية وضرورة رفع تقارير من المجالس الوزارية العربية المتخصصة الى القمة حول متابعة تنفيذ مقررات قمة الكويت».

واشاد موسى في كلمته الافتتاحية بجهود الكويت لمتابعة قرارات القمة الاقتصادية الاولى «التي اسست نقلة نوعية في مسيرة العمل العربي المشترك لاسيما وان المشاريع الصادرة عن القمة حددت الالويات العاجلة لاسيما في ما يتعلق بمشاريع الربط الكهربائي والسكك الحديد بين الدول العربية اضافة الى مشاريع لتحقيق الامن الغذائي والمائي ومتابعة تنفيذ الاهداف التنموية للالفية وبرنامج التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والحد من الفقر ومشروع لتحسين الصحة».

وذكر ان «درجات تنفيذ مقررات قمة الكويت متفاوتة لكن لا بأس بها لاسيما تنفيذ مبادرة صاحب السمو امير دولة الكويت بانشاء صندوق ساهمت 13 دولة عربية فيه حتى الان بمبلغ 1.3 مليار دولار اميركي»، مؤكدا ان اقرار اللائحة التنفيذية للصندوق في الـ18 من اكتوبر الماضي بالكويت يبعث على الارتياح بما يتيح الفرصة لتمويل المشاريع في عدد من الدول.

واشار الى «استمرار تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي والسككي بين الدول العربية، موضحا ان «هناك بعض المعوقات المالية التي تواجه تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي».

وفي ما يتعلق بالربط السككي بين الدول العربية قال انه «يتم طرح الشروط المرجعية لاجراء الدراسة الخاصة بالربط السككي».

اما في ما يخص مشروع الاتحاد الجمركي فبين موسى انه «تم اعداد مشروع القانون الجمركي العربي الموحد وتحديد جداول التعرفة بحدود عام 2012 على ان يتم الانتهاء من مشروع الاتحاد الجمركي بحلول عام 2015 وصولا لقيام السوق العربية عام 2020».

وقال ان وزراء النقل العربي «رفعوا للقمة دراسة حول مشروع الربط البحري بين الدول العربية الى جانب مناقشة مشروع لربط شبكات الانترنت بين الدول العربية»، مؤكدا «ضرورة التعامل مع التحديات التنموية لاسيما في ما يتعلق ببطء التقدم في مواجهة الفقر وارتفاع معدلات البطالة مع تزايد الصعوبات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية».

> ○ رشيد: الإسراع في إجراءات تنفيذ مبادرة أمير الكويت بإنشاء صندوق تمويل المشروعات
>
> ○ تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم التنموية يستلزم تفعيل الدور الذي تقوم به منظمات العمل العربي
>
> ○ عمرو موسى: ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف التنموية للألفية
>
> ○ درجات تنفيذ مقررات قمة الكويت متفاوتة لكن لا بأس بها

> ○ الكويت عندما سعت لاستضافة تلك القمة كانت تعي جيدا حجم التحديات التي تواجه الأمة العربية
>
> ○ قمة الكويت مثلت نهجا جديدا للاهتمام بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية كأساس وركيزة للأمن القومي